**جـــامعــة عــدن**

**كليــة الآداب**

**رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب من جامعة عدن وهي جزء من متطلبات**

**درجة الماجستير في الجغرافيا**

**الـــخـــلاصـــة**

إن قضية السكان والتنمية والاجتماعية من القضايا الحيوية المهمة والواسعة التي حظيت باهتمام كبير منذ القدم لكونها قضية حياتية ترتبط بحياة الشعوب ، وتتأثر بمختلف الظروف الطبيعية والاقتصادية للبلد.

إن محافظة حجة تتسم بخصائص طبيعية متنوعة أثرت في نمو السكان وقطاعات التنمية الاجتماعية وتوزيعهم فحوالي (50.7%) من السكان يتركزون في المنطقة المرتفعة لاعتدال ظروفها المناخية.

لقد مرت معدلات نمو السكان وقطاعات التنمية الاجتماعية في محافظة حجة بثلاث مراحل زمنية هي : **المرحلة الأولى**: وهي مرحلة ما قبل الثورة وحتى عام 1975م ، إذ اتسمت هذه المرحلة بانخفاض معدلات نمو السكان والقطاعات الاجتماعية ، بسبب انتشار الجوع والمرض والفقر والجهل ، إثر الحكم الامامي البغيض. **المرحلة الثاني**: مرحلة ما بعد الثورة وحتى عام 1990م ، إذ اتسمت هذه المرحلة بارتفاع معدلات النمو السكاني إثر تحسن قطاعات التنمية الاجتماعية. **المرحلة الثالثة** : مرحلة ما بعد الوحدة ، إذ اتسمت هذه المرحلة بتوجه معدل النمو السكاني نحو الانخفاض ، وارتفاع معدل نمو القطاعات الاجتماعية .

وجدت علاقة قوية ذات تأثير متبادل بين متغيرات السكان وقطاعات التنمية الاجتماعية بالمحافظة ، إذ أثر النمو السكاني المرتفع ضغطاً على قطاعات التنمية الاجتماعية وأعاقة تنميتها ، وأثر توزع السكان في قرى ومحلات كثيرة واختلاف التركيبات العمرية والاقتصادية للسكان ، إلى صعوبة إيجاد متطلباتهم واحتياجاتهم من هذه القطاعات ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى أسهم السكان في رفع مستوى التنمية مثل بناء المستوصفات والمدارس والسدود وشق طرق النقل.

بينما أثرت التنمية الاجتماعية في خفض معدلات الوفيات والمواليد والهجرة ، وتأخير سن الزواج ، وإطالة أمد الحياة ، ونمو التجمعات البشرية حول الطرق ، ورفع المستوى التعليمي والثقافي والصحي ومستوى دخل الفرد وانتشار الوعي السكاني .

من خلال تلك الحقائق بالمحافظة نتوصل إلى الاستنتاجات الآتية .

**الاستنتاجـــات :**

بعد قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م الخالدة شهدت محافظة حجة نوعاً من الاستقرار الأمني ، وظهور عدد قليل لقطاعات التنمية الاجتماعية في مراكز الأقضية والنواحي الإدارية ، فالتنمية تسير بخطى بطيئة جداً ، أي إن الوضع كان استمراراً على ما كان عليه قبل الثورة . بينما شهدت المحافظة ارتفاعاً كبيراً في أعداد السكان الناتج عن ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض معدلات الوفيات ، وهجرة أعداد من السكان إلى المحافظات المجاورة ودول الخليج العربي ( السعودية ) . واستمر هذا الوضع إلى قيام الوحدة اليمنية المباركة 22 مايو1990م ، فشهدت المحافظة ارتفاع معدلات نمو قطاعات التنمية الاجتماعية لا سيما قطاع التعليم والصحة ، قابل ذلك انخفاض في معدلات نمو السكان وتغير توزيعهم بالمحافظة. لكن مع ذلك لا تلبي قطاعات التنمية الاجتماعية احتياجات السكان الحالية ومتطلباتهم فهي ما زالت متدنية والتأثيرات المتبادلة بينهما منخفضة .

لذلك استرعت هذه الظاهرة انتباه الطالب لدراستها لمعرفة تغيرات السكان والتنمية الاجتماعية في المحافظة والعلاقات المتبادلة بينهما ، وأثر الخصائص الطبيعية فيهما ، والتوجهات المستقبلية لهما إلى عام 2025م التي من خلالها تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :-

الخصائص الطبيعية للمحافظة :

1. جعل الموقع (في الركن الشمالي الغربي لليمن) محافظة حجة بمنأئً وبعد عن اهتمامات السلطة المركزية الأمنية والتنموية وسيطرتها ، ولموقعها الحدودي مع المملكة العربية السعودية الأكثر دخلاً شجع السكان على الهجرة الخارجية .
2. إن لاختلاف مظاهر السطح الطبوغرافية والمناخية وموارد المياه والنباتات الطبيعية والتربة أثر في توزيع السكان وإعاقة اختلاطهم ببعض وتركزهم في المنطقة المرتفعة الملائمة للعيش والسكن بها ، وفي توزيع قطاعات التنميية الاجتماعية.
3. مثلت مساحة محافظة حجة الواسعة ، ووعورة تضاريسها عقبة حقيقية أمام تنمية قطاعات التنمية الاجتماعية بزيادة تكلفة المشاريع ، وبتغير اتجاهات مسارها .
4. أدت الارتفاعات العالية للجبال وتخلخل الأودية لها وارتفاع معدلات سقوط الأمطار في مواسم محددة وارتفاعات درجات الحرارة وتحرك الكثبان الرملية في المنطقة السهلية. إلى ظهور عدد من الأوبئة والجراثيم والأمراض التي أدت إلى ارتفاع معدلات الوفيات لسكان المحافظة .
5. كان لاختلاف المظاهر الطبيعية في محافظة حجة أثراً إيجابي في وجود المواد الخام الأساسية في بناء القطاعات الاجتماعية ووجود بيئة سياحية ورفع مستوى دخل السكان.

الخصائص السكانية لمحافظة حجة :

1. إن معدلات النمو السكاني في محافظة حجة مرتفعة بشكل عام خلال مدة الدراسة   
   ( 1975- 2004م ) ، وتتجه نحو الانخفاض ، وتتباين من مديرية إلى أخرى ، نتيجتاً للعوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية ، وكان لهذه الأخيرة الأثر الأكبر في ذلك.
2. تباين التوزيع العددي والنسبي والكثافي بين مديريات محافظة حجة ومن تعداد إلى آخر، نتيجة للظروف الطبيعية لكل مديرية وتباين أوجه التنمية الاجتماعية واختلافها من مدة إلى أخرى .
3. تمتاز محافظة حجة بالفتوة فالفئة العمرية (صفر-14 سنة) تمثل أعلى النسب خلال مدة الدراسة ، مع توجهها نحو الانخفاض ، فنسبه الإعالة العمرية مرتفعة .
4. يعمل حوالي (54.5%) من القوى العاملة في القطاع الزراعي لعام 2004م على مستوى المحافظة ، مما أدى إلى ضعف مستوى دخل الفرد ، واختلافه من مديرية إلى أخرى وارتفاع معدلات البطالة .

خصائص التنمية الاجتماعية بالمحافظة :

1. التدني الشديد في مستوى قطاعات التنمية الاجتماعية بشكل عام بمحافظة حجة خلال المدة المدروسة ، فنسبة تغطيتها لا تتجاوز (31.4%) لعام 2004م ، مع اتجاهاتها نحو الأفضل لاهتمام الدولة بهذه القطاعات .
2. تباين توزيع قطاعات التنمية الاجتماعية إدارياً ومكانياً في المحافظة نتيجة لعوامل طبيعية ومناطقية وسياسية ومستويات دخل السكان .
3. تأتي قطاعات التنمية البشرية (الصحة والتعليم) في المرتبة الأولى من حيث معدلات نموها وشموليتها كل مديريات المحافظة ومستوى الانفاق عليها .
4. التدني الكبير في مستوى قطاع الصرف الصحي والطرق المعبدة وقطاع البريد بالمحافظة .
5. الاختلافات في نمو معدلات قطاعات التنمية الاجتماعية ، نتيجة لعدم وجود تنمية متكاملة واختلاف حجم الانفاق عليها .
6. العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية الاجتماعية واتجاهاتهما المستقبلية :
7. وجود علاقة متبادلة ذات تأثير وتأثر إيجابي وسلبي بين خصائص السكان وقطاعات التنمية الاجتماعية في المحافظة .
8. عدم تناسب توزع القطاعات الاجتماعية مع توزع السكان .
9. أثر توزع قطاعات التنمية الاجتماعية في هجرة السكان نحوها من المناطق الريفية إلى الحضرية ، وكذا وجود فجوة بين المستوى الثقافي والصحي ومعدلات الخصوبة والوفيات في حضر المحافظة وريفها.
10. يزاد أعداد السكان بأعداد أعلى من أعداد قطاعات التنمية مما كوّن ضغطاً كبيراً على التنمية ، ووقوف هذه الزيادات عقبة حقيقية أمام عجلة التنمية بالمحافظة .
11. نسبة تغطية قطاعات التنمية الاجتماعية متدنية ، فهي لا تلبي احتياجات السكان مما أدى إلى خروج من هم في سن التعليم عنه وعدم حصول أغلبية السكان على خدمات متعددة بيسر وسهولة وهذا هو سر استمرار معدلات الخصوبة مرتفعة .
12. أسهم سكان محافظة حجة مادياً ومعنوياً في تنمية القطاعات الاجتماعية .
13. أثر ارتفاع قطاعات التنمية الاجتماعية في خفض معدلات النمو السكاني -مواليد وفيات هجرة– بشكل يسير ، فارتفاع المستوى التعليمي والصحي والوظيفي في المحافظة ، أخر سن الزواج وأدت إلى تحسن مستويات التغذية ، واستخدامات وسائل تنظيم الأسرة ، وتكون اتجاهات وسلوكيات كثيرة أدت بمجملها إلى جانب عوامل أخرى في خفض معدلات الخصوبة والوفيات وإطالة أمد الحياة من تعداد إلى آخر في المحافظة .
14. مثلت طرق النقل البرية حتى الآن الواسطة الوحيدة لنقل السكان بين مديريات المحافظة وقراها ومع ذلك فهي متدنية بشكل عام ، والطرق المعبدة بشكل خاص ، ولها أثر في نمو ونشوء المراكز البشرية حولها في مناطق متعددة من المحافظة .
15. سيصل عدد سكان محافظة حجة عام 2025م إلى ( 2588894) نسمة ، وتصل متوسط نسبة تغطية القطاعات الاجتماعية للعام نفسه (70% ) بشكل عام بالمحافظة بدلاً من ( 31.4%) عام 2004م حسب اتجاهات نموها واحتياجات السكان لها لتستمر العملية التنموية بوتيرة عالية ويرتفع مستوى تأثيرها في خصائص السكان .

**التوصيـــات :**

توصلت في ختام هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أبرزها على النحو الآتي:

1. يجب الاهتمام بتوافر الإحصاءات السكانية لاسيما التي تقيس حركة السكان زماناً ومكاناً ، وهي إحصاءات المواليد والوفيات ، إضافة إلى الإحصاءات الخاصة بالهجرة ، وكذا يجب توثيق بيانات قطاعات التنمية الاجتماعية وأرشفتها.
2. رفع مستوى حجم الإنفاق على قطاعات التنمية الاجتماعية ، لزيادة عدد المشاريع في كافة قطاعات التنمية الاجتماعية وفي كافة المديريات ، ومتابعة وسرعة تنفيذها بحسب المواصفات العالمية .
3. رفع نسبة تغطية قطاعات التنمية الاجتماعية ، حتى تصل على الأقل إلى ( 70% ) بحلول عام 2025م ، من خلال تنفيذ عدد من المشاريع التنموية بالمحافظة لسد متطلبات السكان واحتياجاتهم.
4. التوزيع العادل لقطاعات التنمية الاجتماعية في المديريات كافة في حضر المحافظة وريفها، بحسب احتياجات المديريات ووزنها النسبي ، لتخفيف عملية هجرة السكان.
5. خفض معدلات النمو السكاني إلى ( 2.7% ) بحلول عام 2025م ، من خلال نشر التعليم وخفض نسبة الأمية ، إلى حوالي ( 20%) لكلا الجنسين ، ونشر الوعي السكاني ووسائل تنظيم الأسرة .
6. زيادة أعداد المدارس والفصول والمدرسين في التعليم النظامي وغير النظامي والمهني وسرعة تنفيذ جامعة حجة ، لخفض كثافة الطلاب على قطاع التعليم واستيعاب اكثر من ( 85%) من الفئة العمرية ( 6-18 سنة) ، وكذا التوزيع العادل لقطاع التعليم ، وترميم المباني الآيلة للسقوط وصيانتها ، وتأهيل القوى العاملة وزيادة المتابعة والإشراف على العملية التعليمية بالمحافظة .
7. دعوة القطاع الخاص ورجال الأعمال نحو التوجه للاستثمار في مجال المشاريع السكنية وبيعها بالتقسيط المريح أو تأجيرها للسكان ، لخفض كثافة السكان بالمسكن ولتلبية الاحتياجات المتزايدة من السكان .
8. رفع المستوى الصحي كماً وكيفاً في مديريات المحافظة كافة وإزالة الفجوة بينهما ، للحد من انتشار الأوبئة والأمراض لخفض معدل الوفيات بالمحافظة .
9. العمل الجاد نحو رفع نسبة أعداد المساكن المزودة بالمياه النقية ، لتغطي حوالي  
    ( 70% ) من نسبة المساكن بحلول عام 2025م .
10. التوجه الكبير نحو مد شبكة خطوط الكهرباء والهاتف لتغطي نسبة ( 42.5% ) و(65.5%) على التوالي من نسبة المساكن بالمحافظة بحلول عام 2025م ، لما للكهرباء والهاتف من أهمية صحية وثقافية ورفع نسبة الوعي السكاني .
11. رفع نسبة تغطية شبكة الطرق البرية وبخاصة المعبدة لربط مراكز مديريات المحافظة كافة بمركز المحافظة بعضها ببعض، وزيادة أطوال الطرق غير المعبدة لربط التجمعات البشرية كافة وببعضها ( مديريات وعزل وقرى ومحلات ) وكذا زيادة أعداد المركبات وبخاصة الأجرة ، لتسهيل حركة انتقال السكان واختلاطهم ببعض .
12. رفع مستوى دخل الفرد الشهري والسنوي وتحجيم حجم الإنفاق من خلال زيادة التوظيف وإيجاد فرص عمل للعاطلين ، ومد شبكة الضمان الاجتماعي .
13. إيجاد وسائل تنظيم الأسرة في المنشآت الصحية كافة والقيام بحملات دورية وبخاصة في المناطق الريفية ، لنشر وسائل تنظيم الأسرة ، وتوزيع نشرات توعوية حول أهمية المباعدة بين الولادات .
14. تخصيص مساحة زمنية لبرامج التثقيف السكاني في الإذاعة المحلية وعقد ندوات للموظفين والمثقفين والمرشدين حول قضايا السكان والتنمية ودعوتهم للمواطنين للإسهام في بناء التنمية الاجتماعية بكل السبل في المحافظة .
15. الاهتمام بالمناطق الأثرية والسياحية والمحافظة عليها ، ورفع مستوى قطاع السياحة ، وإصدار دليل سياحي للمحافظة .
16. إعادة النظر في التقسيمات الإدارية في محافظة حجة والعمل على تقليص عددها من (31) مديرية بدمج بعض المديريات المتقاربة لإمكانية الاستفادة من الموارد المتاحة للمحافظة وإيجاد شبكة للخدمات الاجتماعية التربية والصحة بتطبيق نظرية كرستالر حول الأماكن المركزية (النظرية السداسية ) .

**Abstract**

Population , development and social affairs are important vital, t and wide scale affairs which have received considerable attention since old time, because they are life related cause which is connected to the life of peoples and are affected by various natural and economic circumstances of the country.

Hajjah Governorate is characterized with various natural properties which affected growth and distribution of population and social development sectors. About (50.7) of the population are concentrated on highlands due to their moderate climatic conditions.

Population growth rate and social development sectors in Hajjah Governorate have passed by three time stages, namely: the first stage: the pre-revolution stage, This stage was characterized with low population rate and social sectors due to prevalence of hunger, disease, poverty and ignorance as result of the detested Imamic rule . The second stage: the post- revolution stage up to 1990. This stage was characterized with high population growth following improvement of social development sectors. The third stage: the post-unity stage which is characterized with trend in which population going towards low level and higher social sector growth.

There was strong relation with reciprocal effect between population variations and social development sectors in the governorate. The high population growth put strict pressure on social development sectors and hindered their development. The distribution of population in many villages and places, and difference of age and economic structure of the population led to difficulty of providing their demands and requirements from these sectors. On the other hand, the population contributed to raising level of development such building of dispensaries, schools, dams, roads and transport.

Meanwhile social development affected lowering mortality rates, births and migration, and delay of marriage age, and higher life expectancy. Human settlements also grew around the roads , and there was higher level of education, culture and health , and level of individual income and spread of population awareness.

From these facts in the governorate, we came to the following conclusions.